

الفصل الثامن

هل يمكن استخدام المنطق العقلي كبدل منهجي للتجريب في بحوث العالمية

- استخدام المنطق للعقل بين المعارضين والمؤيدين
- الفرق بين الاستدلال الاستقرائي والاستدلال الاستنباطي
- المصاعب التي تواجه استخدام الاستدلال العقلي
- المحاولات التوفيقية لاستخدام الاستدلال العقلي
 - عدم الوقوع فريسة للمغالطات المنطقية
 - عدم الخلط بين الوقائع وتفسيراتها
 - عدم الخضوع المطلق للمعتقدات السائدة
 - الاستخدام المباشر والصحيح للغة
- الى اى مدى يصلح المنطق بديلا منهجيا للتجريب

هل يمكن استخدام المنطق العقلي كبديل منهج للتجريب في البحوث العلمية



استخدام المنطق العقلي بين المؤيدين والمعارضين

القضية ليست جديدة تماما ، وليست قديمة تماما كذلك ، لأنها كانت ولا زالت مطروحة على ساحة الفكر ، تنشط إذا ما عجز التجريب عن أن يقدم حلولا لكل المشكلات المطروحة ، ثم تخبو عندما يقدم العلم التجريبي فئونا جديدة أو تقنيات أو حتى تكنولوجيا تثرى عملية البحث العلمى ، ولكن ماتلبه ان تطفو القضية على السطح من جديد ليس فقط نتيجة عجز التجريب عن تقديم حلول مرضية لكل المشكلات ، ولكن نتيجة كذلك للمخاطر التى تصاحبه حتى مع نجاحه فى حل تلك المشكلات .

وقضية استخدام المنطق العقلي فى البحوث العلمىة ، لم تكن مطروحة أصلا حتى بدايات القرن السابع عشر ، لأن المنطق الاستنباطى deductive logic هو الذى كان سائدا وبغير منافس تقريبا حتى جاء « فرانسيس بيكون F. Bacon » ، عام ١٦٠٥ خلال كتابه المسمى « اصلاح المعرفة »

وطالب بضرورة الكف عن كل ما يناقض روح العلم وأولها ذلك الاعتقاد الاعمى بأن الأشياء يجب أو ينبغي أن ينظر إليها وفقاً للأراء المعترف بها ، طالب بأن تلاحظ الأشياء كما هي فى الواقع ، وقال « بيكون » فى ذلك قولته المشهورة « ان الإنسان مدين بالفضل فى ابتكار العلوم والفنون - قد يكون للصفحة ، ولأى شيء آخر عدا المنطق ، ٠٠ (١) .

بل وعاد « بيكون » بعد ذلك عام ١٩٢٠ خلال مؤلفه « الاورجانون الجديد » وحمل المنطق مسئولية حماية الافكار الفاسدة وتثبيت الاخطار والاشياء الناتجة عنها ، واتهم المنطق صراحة بأن ضرره أكثر من نفعه لأنه - أى المنطق - لا يساعد على البحث عن الحقيقة (٢) .

ولقد تلى « بيكون » بعد ذلك فى حملته على استخدام المنطق فى البحث العلمى كثير من الفلاسفة والعلماء أمثال « ديكرات R.R. Descartes » و « تروتر W. Trotter » و « شيللر F. Schiller » وغيرهم كثير ، وحاول كل من المهاجمين تحميل المنطق كل أخطاء البحث العلمى وأوزاره خصوصاً « شيللر » الذى قال ضمن كتابه المسمى « الكشف العلمى والبرهان المنطقى » والذى أصدره عام ١٩١٧ ، ان التحليل الذى قدمه المنطق لطرق البحث العلمى بعد من أهم العقبات التى تعترض طريق التقدم العلمى ، وذلك لأنه لم يحاول وصف المناهج التى أدت فعلاً الى تقدم العلوم أو استخلاص قواعد يمكن استخدامها فى تنظيم ذلك التقدم ، ولكن المنطق استباح لنفسه أن يعيد تنظيم طريقته البحث الفعلية بما يتفق مقداً مع اتجاهاته الخاصة ، حيث استعاض المنطق عن نظام الكشف بنظام البرهان (٣) .

بل ولقد ذهب « شيللر » فى معاداته لاستخدام المنطق فى البحوث العلمىة حداً أبعد عندما قرودون أن يستشعر أية مبالغة منه ، انه كلما زاد ادعان العلماء للمنطق كلما كان ذلك سبباً كافياً أو قوياً للحط من القيمة العلمىة لاستدلالاتهم .

وليس هذا فقط ، بل اعتبر « شيللر » جهل عظماء العلم بالتراث المنطقى ، أكبر نعمة قدمت أكبر خدمة للعلم (٤) .

ولم يختلف « ويلنرد تروتر Trotter. W » كثيرا في مهاجمته للمنطق عن « شيلر » أو « بيكون » حيث تضمنت عدة مقالات له نشرت في لندن عام ١٩٤١ هجوما شديدا ضد اسهامات المنطق العقلي في تقدم المعرفة العلمية ، ولم يكتف بالقول بأن فضل للعقل في الكشف بالنسبة للمنهج التجريبي كان ضئيلا أو معدوما ، ولكنه حمله أيضا مسؤولية فساد العلم وعجزه عن التقدم (٥) .



التمييز بين الاستدلال الاستقرائي والاستدلال الاستنباطي :

وعموما فقد أدى الهجوم على المنطق العقلي الى التمييز بين نوعين من الاصول المنطقية المطبقة على التفكير ، ونعنى بهما التمييز بين « الاستدلال الاستقرائي inductive reasonin » و « الاستدلال الاستنباطي deductive reasoning » ، والاستدلال الاستقرائي كما هو معروف ينطلق من الامثلة الخاصة الى المبادئ العامة أو من الوقائع الى النظريات ، أما الاستدلال الاستنباطي فهو على العكس من ذلك حيث ينسحب من العام الى الخاص أي من النظرية الى حالة خاصة .

والفرق الجوهرى بين نوعى الاستدلال يكمن كما يقول « بفرديج » فى ان الاستقراء يتيح للمرء أن يبدأ من المعطيات الملاحظة وقد يكون منها تعميما يفسر العلاقات بين الاشياء الملاحظة ، أما الاستنباط فان المرء يبدأ خلاله من قانون عام ثم يطبقه على حالة خاصة .

ومن هنا فان النتيجة المستخلصة فى حالة الاستدلال الاستنباطي - كما يقرر بفرديج - تكون ضمن المقدمة الاصلية ولا تكون صحيحة الا اذا صحت المقدمة (٦) .

وعلى هذا الأساس فان الاستدلال الاستنباطي لا يمكن أن يؤدي الى أي تقدم حقيقى فى العلم وذلك باعتباره تطبيقا لمبادئ عامة على مزيد من

(م ١١ - منهجية للعلوم الاجتماعية)

الحالات الخاصة الأخرى ، وهذا بعكس الاستدلال الاستقرائى الذى يعتبر أقل يقيناً ولكنه أكثر خصوبة ، فاما الخصوبة فلأن الاستقراء هو فى جوهره وسيلة الفكر للتوصل الى نظريات جديدة ، واما قلة اليقين . . فتعود الى طبيعة الوقائع ذاتها بمعنى أنه يمكن - من خلال الاستقراء - البدء بمجموعة ما من الوقائع التى تقودنا الى بعض التّنبؤات الممكنة ، لكن ليس شرطاً أن تكون كلّ تلك النظريات صحيحة ، بل من المؤكد أن بعضها سوف يتعارض مع البعض الآخر فى معظم الاحيان ، هذا مع احتمال فساد تلك النظريات كلياً أو جزئياً فى بعض الاحيان .



المصاعب التى تواجه استخدام الاستدلال العقلى :

وعلى الرغم من ذلك التفريق بين الاستدلال الاستقرائى والاستنباطى فقد عبر عدد غير قليل من علماء الرياضيات عن أنه « ليس للمنطق الا شأن ضئيل جدا بالكشف أو الاختراع » ، مقررين أن « الاستدلالات الاستقرائية لا تنتم عادة عن طريق استخدام المنطق بطريقة آلية وانما عن طريق الحدس ، كما أن الأحكام الشخصية تلعب دوراً أساسياً فى توجيه التفكير من خلال عملية الاستدلال علاوة على أن ممارسى المنطق لا يهتمون بالكيفية التى يودى بها العقل وظيفته قدر اهتمامهم بالصياغة المنطقية للأفكار (٧) .

ولكن هناك غير هؤلاء من يرى أن عدم جدوى استخدام الاستدلال فى علوم الاحياء مثلاً يعود الى تعقد ظواهره وعدم وضوحها الى الحد الذى لا يمكن معه أن تكون المقدمات الاستدلالية قاطعة ، أما فى العلوم الرياضية والفيزيائية والكيميائية فان المقدمات الأساسية التى ينهض عليها الاستدلال يمكن أن تكون أكثر رسوخاً .

وهنا يمكن تحديد مختلف الظروف المقتترنة بتلك المقدمات والتحكم فيها بطرق أدق ، الأمر الذى تزداد معه أهمية الدور الذى يلعبه العقل فى توسيع

نطق المعرفة فى كل من العلوم الرياضية والكيميائية والفيزيائية على حد سواء .

كما يضيف هؤلاء سببا آخر يصعب استخدام الاستدلال العقلى فى البحوث العلمية ، وتمثل تلك الصعوبة فى عدم التعريف البقيق للمصطلحات والمفاهيم فى معظم الاحيان ، وهذه الصعوبة لا تعود الى الاستدلال العقلى بقدر ما تعود الى مجالات البحوث العلمية ذاتها ، ويقترحون حلا لذلك من خلال التسليم بان التعامل - من خلال الاستدلال - مع العلوم البيولوجية مثلا انما يتم على مستوى الاحتمالات او للتخمينات (٨) .



المحاولات التوفيقية لاستخدام الاستدلال العقلى :

وفى محاولة للتوفيق ما بين جدوى استخدام الاستدلال فى البحث العلمى أو عدم جدواه اتجه عدد من العلماء الى وضع عدة ضوابط لتحويل دون شيوع ظاهرة « الاستدلال غير الصحيح » ، التى عوقت الاستفادة من تطبيق العمليات المنطقية فى البحث العلمى لفترات غير قصيرة .

هذا وتمثل تلك المحاولات التوفيقية فى النقاط الآتية :

١ - عدم الوقوع فريسة للمغالطات المنطقية :

ومنها ضرورة الفهم الكامل للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة فى البحث، واختبار المقدمات التى يركز عليها الاستدلال ، وعدم الارتكاز على الفروض غير المحققة لأنها ما زالت مجرد « افتراض » ، لم تثبت صحته بعد ، لأن الارتكاز التام عليها فى التفسير سوف يقودنا الى نتائج خادعة او غير حقيقية ، مع التقدير الصحيح لمتنوع الاحتمالات المصاحبة لكل خطوة من خطوات الاستدلال .

٢ - عدم الخلط بين الوقائع وتفسيراتها :

بمعنى أننا يجب ان نميز تمييزا دقيقا بين المعطيات باعتبارها وقائع

خاصة وبين التعميمات باعتبارها نتائج مفسرة ، لأن الأولى مستمدة من الملاحظة المرتبطة بالماضى والحاضر ، أما الثانية فتتجاوز الماضى والحاضر الى المستقبل لتضفى على العلم خاصية التنبؤ .

لذلك فالواجب يقتضى - كما يقرر بفردج - أن نستدل من المعطيات التي حصلنا عليها فى الماضى - عن طريق التجربة والملاحظة - لنضع على أساسها خطط المستقبل الامر الذى يجعلنا على ثقة بأن ظروف المستقبل لن تغير فى النتائج ، ولو أن ذلك لا يمنعنا من عدم الافراط فى الثقة فى تلك التعميمات حتى ولو كانت نظريات أو قوانين ، لأن ذلك الافراط فى الثقة معناه أن الحقيقة نهائية وهذا خطأ ، علاوة على خطأ آخر يتمثل فى أن تلك الثقة المفرطة فى التعميمات انما هى حكم مؤكد على العقل بالجهود وعلى الذهن بالتبلد (٩) .

٣ - عدم الخضوع المطلق للمعتقدات السائدة ،

بمعنى عدم النظر الى أى فكرة سائدة أو اعتقاد شائع أو حتى الى قاعدة مقررة على أنها فوق الشك ، خصوصا اذا ما كان هناك شاهدا ولو وحيدا يعارضها ، ولقد دعا الى ذلك دال من Darwin و Bernard و Walshe حيث كتب الاول موضحا أنه لا يجب علينا أن نقبل أى فكرة طارئة لمجرد أنها تتعارض مع الاستنباطات المنطقية لنظرية سائدة ، كما ابتدع الثانى نمطا من التجارب أطلق عليه « تجربة الاحمق » بهدف اختبار أمور قد تدجو من وجهة نظر الكثيرين غير جديرة بالاختبار (١٠) .

ومع التسليم بأهمية المعتقدات والاتجاهات فى تيسير مهمة التفكير لدى الناس العاديين فى مختلف شؤون حياتهم اليومية ، الا ان اعتناق مثل تلك الافكار أمر غير مرغوب فيه بالنسبة للباحثين العلميين ، لأنه من الزم الامور على الباحث ألا يجهده عقله ضمن اطارات أو قوالب محددة سلفا ، بل عليه أن يتركه حرا طليفا حتى يكون مفتحا بالنسبة لكل الافكار ليتعامل

بها بغير تعصب وطبقا لوزنها ومقوماتها الحقيقية ومن منظور نقدي .

ولكن ليس معنى ذلك هو تبني منطق الرفض على طول الخط تمييزا لاتجاهات ذاتية في اعماقنا تبعض على مقاومتنا لكل ما يتعارض مع آرائنا وأفكارنا الشخصية ، وانما يجب أن يركز عيم خضوعنا لامتقادات أو آراء غيرنا على منظور نقدي يقارع الحجة بالحجة والدليل بالدليل مع الاستعداد للتام للاقتناع بعد ذلك وفقا لمنطق العقل .

٤ - اللجوء للاستخدام المباشر والصحيح للغة اثناء الاستدلال :

لاشك أن اللغة هي وسيلة العقل في التعبير بالكلمات اثناء الاستدلال لذلك فمن ضرورات صحة واستقامة الاستدلال أن تكون لغته صحيحة ، وصحة اللغة هنا تعني أن تعبر الكلمات عن المعنى المقصود بالضبط حتى يتسنى للاذهان أن تكون مدركة وواعية بمحتويات موضوع الاستدلال ، واللغة سواء المنطوقة أو المكتوبة تعتبر انعكاسا للتفكير ومرآة له ، بمعنى أن التفكير يصح باللغة ويعتل بها أيضا .

ولما كانت اللغة المكتوبة بالذات تعتبر أداة هامة بالنسبة لجزء حيوي من البحوث العلمية وهو « التقرير » ، فانه يلزم أن نعنى كل كلمة وكل جملة المعنى المقصود منها بالضبط ، لأن المعاني للفضاضة أو غير الدقيدة تفتح الباب لتأويلات قد تبعدنا عن الهدف الذي سعت للتعبير عنه ، أو ربما تشير لى عكس المقصود منها تماما ، وللدرجة التي جعلت القول المشهور لـ Topley في محله تماما حيث قال « أن عباءة الجهل اللغوي هي ثوب كثيرا ما اعاق للتقدم ، .. (١١) » .

إمكانية استخدام المنطق كبديل منهجى للتجريب فى البحوث العلمية

ونصل الآن إلى السؤال المطروح وهو هل يمكن استخدام المنطق العقلى كبديل منهجى للتجريب فى البحوث العلمية وما هو مدى ذلك الاستخدام ؟

لاشك أن المنطق العقلي - من خلال الاستدلال بمفهوميه الاستنباطي والاستقرائي - يمثل قدرة عقلية ذاتية أو خاصة لا تعتمد على التجريب بقدر استنادها على الأصول المنطقية كأساس للتفكير ، ولا شك أيضا أن الكشف تنشأ من نتائج أو ملاحظات تجريبية غير متوقعة أو حدسية ، أكثر من نشأتها عن التفكير المنطقي المباشر .

وعلى الرغم من هذا الجفاء الظاهر بين العقل والتجريب ، إلا أن ذلك لا ينفي أن العقل هو العامل المحرك لمعظم خطوات البحث العلمى باعتباره الأداة الرئيسية فى اختيار مشكلة البحث وصياغة الفروض والمفاهيم بل وفى تصميم التجارب وتحديد الملاحظات المطلوبة لنجاحها ، ثم أن له الدور البارز فى تقييم الأدلة وتفسير الوقائع ومن ثم وضع التعميمات علاوة على الدور غير المنكور للعقل فى تحقيق غاية العلم سواء فيما يتعلق بالتنبؤ أو بالمساعدة فى حل العديد من المشكلات المجتمعية .

ويفرق عدد من العلماء بين دور كل من التجريب والعقل خلال عملية البحث العلمى بناء على اختلاف أساليب ووظائف كل من الكشف والاثبات(*) فى البحث ، ويضربون مثلا تقريبا لذلك بدور كل من « الشرطى » و « القاضى » فى ساحة القضاء ، فالباحث العلمى يقوم بدور الشرطى خلال تفصيله للنتائج ، ولكنه ما أن يضع يده على الواقعة التى تصلح لأن يقيم عليها الدليل ، حتى يتقمص دور « القاضى » الذى يعنى بفحص القضية طبقا للدلة المتوافرة لديه وعلى ضوء الترتيب المنطقي لكل منها :

وهذا المثال - مثال الشرطى والقاضى أو التجريب والعقل - يوضح أن كلا من الوظيفتين تتساويان فى الأهمية وأن اختلافنا فى طرق الأداء أو فى الهدف .

ويضيف « بفردج » مثلا توضيحيا آخر من واقع العلوم البيولوجية ، حيث يقرر أن الملاحظة والصدفة (**) تلعبان دورا هاما فى الكشف البيولوجية

(*) الكشف وسيلته التجريب ، أما الاثبات فيعتمد على الاستدلال العقلي .

(**) الصدفة هنا تعد نوعا من التجريب الاعتباطى الذى سبق أن اشرنا اليه عند

حديثنا عن التجريب فى الفصل السابق .

القائمة على الوقائع ، ولكن الوقائع المستمدة من الملاحظة أو التجربة لاكتسب في العادة أهمية الا عندما تستخدم العقل في ادماجها ضمن البناء العام للمعرفة (١٢) .

ونفس هذا المنطق تبناه « دارون » عندما قور ان « العلم هو تنسيق الوقائع في مجموعات بحيث يمكن استخلاص القوانين او النتائج العامة منها » (١٣) .

رمز هنا نشأت قناعة الكثيرين بأن الوقائع التي تحصل عليها من خلال البحث العلمي ليست كافية في حد ذاتها ، وانما تكتسب أهميتها من خلال تفسيرها وادراك أهميتها خصوصا في مجال النظرية أو التطبيق ، فهذا « ويلش Walshe » و « جاكسون Jakson » يقران أن طريقة انتفاعنا من الكشوف العلمية لا تقل أهمية عن للكشوف ذاتها ، كما أن لدينا كم هائل من الوقائع والمعلومات لكننا بحاجة - لكي نحفظ تلك المعلومات وننتفع بها - الى بناء من المعرفة المنظمة والمتناسكة منطقيا حتى يمكن تعميمها والانتقال منها الى فروض ذات قيمة عملية وعلمية (١٤) .

كما يؤكد فريق آخر من العلماء ان النتائج المنبثقة عن التحريب المنظم تنظيما عقليا صرفا والذي تنلوا فيه كل خطوة سابقتها بطريقة منطقية ، تعتبر مصدرا هاما من مصادر تقدم البحث العلمي وربما اكثر من اي مصدر آخر .

ومن هنا تبرز ضرورة التاكيد على الجهود المبذولة من أجل تنسيق مختلف تلك النتائج والملاحظات المتناثرة حولها وربطها في قواعد وقوانين (١٥) .

الاستدلال بالتناظر :

مذا وقد قدم « بفرديج » خلال مؤلفه « فن البحث العلمي » اشارة الىه ، لتعدد من الامثلة من واقع العلوم البيولوجية والطبيعية التي تؤكد العلاقة

بين استخدامات المنطق العقلي في البحوث العلمية ، وأوضح أن هناك نوعاً جديداً من الاستدلال أطلق عليه اسم « الاستدلال بالتناظر » ، وأكد أهمية ذلك النوع من الاستدلال بالنسبة للتفكير العلمي ، وأوضح أن « التناظر » ينهض على التشابه في علاقات الأشياء بعضها ببعض ، أكثر مما ينهض على تشابه الأشياء ذاتها .

وشرح « بفرديج » ذلك من خلال المثال التقريبي الآتي :

عندما ندرك أن العلاقة بين (أ) و (ب) متشابهة للعلاقة بين (س) و (ص) في ناحية ما ، وأن (أ) مرتبط مع (ب) في عدة نواحي أخرى ، فإن ذلك الارتباط الذي بين (أ) ، (ب) لا بد أن يوحي لنا بالبحث عن ارتباطات مشابهة بين (س) ، (ص) ، وهنا تبدو القيمة الحقيقية للاستدلال بالتناظر الذي أمط « بفرديج » اللثام عنه ، حيث يلعب التناظر دوراً أساسياً في اقتراح الحلول أو الفروض وفي المعاونة على ادراك الظواهر والوقائع التي لا يمكننا رؤيتها .

الا أن « بفرديج » قد حذر من الاعتماد الكامل على ذلك « الاستدلال بالتناظر » لأنه يمكن أن يكون مضللاً تماماً على الرغم من استخدامه دائماً في التفكير والتعبير العلمي (١٦) .

ولقد انتهى « بفرديج » خلال مؤلفه المشار إليه إلى أن أصل المكتشفات العلمية بعيد عن متناول العقل ، ذلك أن دور العقل في البحث العلمي ليس التوصل إلى الكشوف سواء منها الواقعي أو النظري ، بل يقتصر دور العقل على تحقيقها وتفسيرها والعمل على تطويرها ، هذا فضلاً عن دور العقل في إقامة بناء نظري عام .

كما يقرر « بفرديج » من واقع العلوم البيولوجية أن أغلب الحقائق والنظريات البيولوجية لا تكون صحيحة إلا في ظروف معينة ، كما أن المعلومات تبقى بشأنها ناقصة إلى الحد الذي لا يمكن معه - على أحسن الاحوال - إلا أن يستدل عنها إلا بناء على احتمالات وممكنات (١٧) .

وقد يكون ما أورده « بفرديج » صحيحا على فيما يتعلق بالعلوم الطبيعية أو البيولوجية أو بجانب كبير منها على الأمل ، إلا أنه يصحق تماما على العلوم الاجتماعية خصوصا في ظل محاذير للتجريب ومخاطره التي أشرنا إليها في أكثر من موضع في هذا الكتاب .

لكن يبقى السؤال المطروح - هل يمكن استخدام المنطق العقلي كبديل منهجى للتجريب فى البحوث العلمية ؟ !

والجواب من واقع كل ما ذكر أن استخدام المنطق العقلي بشقيه الاستنباطى والاستقرائى أمرا ممكنا ، بل هو أمر لازم فى البحوث العلمية خاصة الاجتماعية منها ، لكن الأمر للغير ممكن أن يكون ذلك بديلا منهجيا عن التجريب على الرغم من محاذيره ومخاطره ، لأن كلا من التجريب والمنطق أمران متتامان ومتلازمان لتقدم العلوم الاجتماعية وانهجية البحوث فيها .

المصادر والتعليقات

- (١) أنظر :
Bacon, Francis, The Advancement of Learning, 1605.
- (٢) أنظر :
Bacon, Francis, Novum Organum, 1620.
- (٣) أنظر :
Schiller, F..C.S. «Scientific Discovery and Logical Proof.
«In Studies in the History and Method of Science», London, 1917
• المرجع السابق (٤)
- (٥) أنظر :
Trotter, W. Collected Papers of Wilferd Trotter. Oxford
University Press, London, 1941.
- (٦) أنظر :
W. J.B. Beveridge, The Art of Sciantific Investigation,
Op. Cit, P. 128.
- (٧) من هؤلاء اينشتين وبلانك وبوانكاريه ، ومنهم أيضا دارون ،
أنظر :
- Darwin, F., Life and Letters of C. Darwin, Joka
Murray, London, 1888.
- (٨) أنظر : بفرديج ، مرجع سابق ص ١٣٢ .
- (٩) للاستزادة أنظر : بفرديج - مرجع سابق صص ١٣٤ - ١٣٦ .
- (١٠) أنظر :
Bernard, Claude. An Introduction to the Study of
Experimental Medicine (Trans) New York, 1927.
• وأنظر أيضا - دارون - مرجع سابق .
- (١١) أنظر :
Tobley, W.W.C., and Wilson, G.S., The Principles of
Bacteriology and Immunity, 1929.

Beveridge, Op. Cit. P. 139. (١٢)

Darwin, F. Op. Cit. (١٣)

: انظر (١٤)

Walshe, F.M.R. «Some general considerations on higher or post. graduate medical studies, Brit. med. J., Sept. 2nd, P. 297, London, 1944.

: انظر (١٥)

Zinsser. Hans, As I Remember Him Macmillam & Co. Ltd .. Little. Brown & Co. Boston; and the Atlantic Monthly Press. Permission to quote kindly granted by the publishers, London, 1940. in Beveridge, Op. Cit. P. 142.

Beveridge, Op. Cit. P. 144. (١٦)

• المصدر السابق ص ١٤٥ (١٧)
